

دور المدقق الخارجي في تطبيق قواعد الإفصاح والشفافية في القوائم المالية للمصارف العراقية الخاصة

مكي شهد دحام حسون

جامعة المصطفى العالمية

makkialsaady65@gmail.com

مصطفى كاظمي النجف ابادي

مركز بحوث الحوزة والجامعة

Mostafakazemi@rihu.ac.ir

ARTICLE INFO

Submission date:5/8/2017

Acceptance date:18/5/2017

Publication date:18/8/2018

الخلاصة

يهدف البحث الى معرفة دور المدقق الخارجي في تدعيم مبدأ الافصاح والشفافية للمصارف العراقية الخاصة وتكمن أهمية البحث في ابراز دور المدقق الخارجي في تطبيق قواعد الافصاح والشفافية في القوائم المالية للمصارف لتكون شاملة وكافية لمواجهة استخدامات الاطراف كافة الامر الذي يكسب البيانات المالية مزيداً من الثقة والشفافية وقد استخدم الباحث المنهج الوثائقي في اتمام الجانب النظري، واستخدم المنهج الوصفي (دراسة حالة) في اتمام الجانب العملي من البحث، وتم جمع البيانات الأولية في الدراسة الميدانية باستعمال الاستبانة التي صممت لهذا الغرض. فضلاً عن استخدام برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لمعالجة البيانات احصائياً. وقد توصل البحث الى عدة استنتاجات منها ان المدقق الخارجي يقوم بالتأكد من عرض جميع المعلومات والبيانات في القوائم المالية لتكون شاملة وكافية لتلبية احتياجات كافة المستخدمين، وقد اوصى البحث ببعض التوصيات منها، من الضروري ان لا تقتصر مهمة ودور المدقق الخارجي في اصدار الحكم على القوائم المالية للمصارف بصفة خاصة وللشركات الاقتصادية بصفة عامة بل يجب ان تتعدى ذلك الى تقييم الاداء لكي تتمكن من اتخاذ القرارات الصحيحة والسليمة في الوقت المناسب.

الكلمات الدالة: التدقيق الخارجي، الافصاح والشفافية، القوائم المالية.

Role of the External Auditor in Applying the Principle of Disclosure and Transparency of the Iraqi Private Banks

Mostafa kazemi

Makki alsaady

Abstract

The purpose of the research is to know the role of the external auditor in strengthening the principle of disclosure and transparency of the Iraqi private banks. The importance of the research is to highlight the role of the external auditor in applying the rules of disclosure and transparency in the financial statements of banks to be comprehensive and sufficient to meet the uses of all parties. The researcher used the documentary approach to complete the theoretical aspect and used the descriptive method (case study) to complete the practical aspect of the research. The preliminary data were collected in the field study through the questionnaire designed for this purpose. As well as the use of the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) to process statistical data. The research concluded that the external auditor ensures that all the information and data in the financial statements are presented to be comprehensive and sufficient to meet the needs of all users. The research recommended some recommendations. The role and role of the external auditor in issuing financial statements To banks in particular and to economic companies in general, but must go beyond that to evaluate the performance so that it can make the right decisions and sound in a timely manner.

Keywords: External Audit, Disclosure and Transparency, Financial Statements.

التمهيد

يعد الافصاح والشفافية الوسيلة الرئيسية والاداة الفعالة لا يصال نتائج الاعمال للمستخدمين في دعم قراراتهم المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل، ونظرا للاهتمام المتزايد لأصحاب الفكر والاختصاص من اكاديميين ومهنيين في مجال المحاسبة والمراجعة حول اهمية الافصاح والشفافية في التقارير المالية فان ذلك يؤدي الى استمرار الضغوط على مهنة التدقيق لتطوير ادائها في خدمة القطاعات كافة ودعم نظام الرقابة والمساءلة فيها.

لذلك يظهر دور المدقق الخارجي ليس لكونه متطلبا قانونيا فحسب بل لاعتباره ضرورة تتعلق بالأمانة والحيادية والنزاهة والعمل المتخصص، وهنا يبقى على جهات الاختصاص والقوانين وحتى مجالس إدارات المصارف وذوي العلاقة فعل ما يوسعهم لإتاحة واعطاء المدقق مساحة كافية تكفل له العمل بكل حرية وإيجابية وافساح المجال واسعا لكي تتجلى امانته ونزاهته وحياديته، لذا وبعد ما شهدته الأنشطة الاقتصادية في تنظيمها واليات عملها اضحى المدقق الخارجي يعمل كواسطة بين رئيس واعضاء مجلس الادارة وبين المصرف من اجل اطلاع المتعاملين على حالة المصرف وفي الوقت نفسه يقدم النصح للإدارة بهدف تصحيح الاخطاء والتلاعبات التي قد تحدث عن طريق المراجعة التي يقوم بها في المصرف بالاعتماد على وسائل واجراءات خاصة وكذلك التأكيد على توفير المعلومات اللازمة التي من شأنها تحسين فهم واهمية الادوات المالية وادائها في الاسواق المالية بغرض توفير معلومات محددة لاستخدامها في توفير المعلومات التي تساعد المستثمرين في هذا الشأن لاتخاذ قراراتهم المختلفة يتكون البحث من ثلاثة مباحث المبحث الاول: الاطار العام والمبحث الثاني: الاطار النظري والمبحث الثالث الجانب العملي واخيرا أهم النتائج التي توصل اليها البحث من نتائج وتوصيات ومن ثم قائمة بالمصادر والمراجع المعتمدة في البحث.

المبحث الاول: منهجية البحث

١. مشكلة البحث:

تكمن مشكلة الدراسة في السؤال الاتي: ((ما دور المدقق الخارجي في تدعيم مبدأ الافصاح والشفافية في المصارف العراقية الخاصة))

٢. أهمية البحث: -

تتبع أهمية هذا البحث من خلال الاهتمامات المتزايدة في المجتمع الدولي ومؤسسات القطاع الخاص بأشكالها المختلفة حول دور المدقق الخارجي في التأكد من تطبيق قواعد الافصاح والشفافية في المصارف العراقية الخاصة والتي تفرض على الادارات العليا لتلك المؤسسات تبني معايير محاسبية ورقابية تعمل على تحسين ادائها وزيادة ثقة المساهمين فيها وبالتالي زيادة تعزيز مكانتها في السوق المالي مما تؤثر بصورة ايجابية على قيمة تلك المنشآت ويحقق متطلبات السوق المالي نحو زيادة الشفافية في البيانات المالية المنشورة وزيادة ثقة المجتمع المالي ودعم التوجيهات الاقتصادية منه

٣. هدف البحث:

أن مهنة التدقيق تتطلب من المدقق الخارجي أن يضيف الثقة على القوائم والتقارير المالية والبيانات والمعلومات المرفقة بها وهذه الثقة تحتاج إليها جهات عديدة في المجتمع و التي من خلالها يمكن لأصحاب المصالح الاطمئنان إلى الموقف المالي للمصارف، ومن هنا تأتي أهمية دراسة موضوع بحثنا دور المدقق الخارجي في تدعيم مبدأ الافصاح والشفافية في القطاع المصرفي.

٤. فرضية البحث:

هناك دور للمدقق الخارجي في تدعيم مبدأ الافصاح والشفافية في المصارف العراقية الخاصة.

٥. مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من المصارف العراقية الخاصة المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (٢٤) مصرفاً وتم توزيع الاستبانة على عينة عشوائية مكونة من (٦) مصارف خاصة هي كل من مصرف بغداد ومصرف الشرق الأوسط العراقي ومصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل ومصرف الخليج التجاري ومصرف الوركاء للاستثمار والتمويل ومصرف المتحد للاستثمار والتمويل ومدقق الحسابات الخارجيين المسؤولين عن تدقيق المصارف العراقية الخاصة.

٦. الدراسات السابقة:

- دراسة (نادية سامي خضر: ٢٠٠٦)

بعنوان (تقييم الإفصاح في المصارف التجارية العراقية في ضوء معايير الإفصاح الدولية للمعيار رقم ١٠ الخاص بالإفصاح في المصارف العراقية - دراسة تحليلية) وقد هدفت الدراسة الى تقييم الإفصاح في المصارف العراقية المعيار رقم ١٠ التي تطبق النظام المحاسبي الموحد في المصارف على ضوء معايير الإفصاح الدولية الصادرة من لجنة معايير المحاسبة الدولية وهل ان الإفصاح في القوائم المالية للمصارف التجارية العراقية كاف لتلبية احتياجات المستفيدين منها وقد اعتمدت الدراسة منهجاً استقرائياً من خلال ما تم استعراضه من كتب وابحاث تناولت هذا الموضوع فضلاً على اعتماده منهجاً تحليلياً من خلال استخدام التحليل العلمي لمعيار الإفصاح الدولي رقم ٣٠ والخاص بالإفصاح عن البيانات المالية بالمصارف والمؤسسات المالية والمعيار رقم (١٠) الخاص بالإفصاح في المصارف العراقية وقد توصلت الدراسة الى انه يجب توحيد المعايير المحاسبية للقياس والإفصاح المستخدمة من قبل المصارف لكي يتاح لمستخدمي البيانات المالية ادراك الاسس والقواعد المتبعة في اعدادها وتسهيل عملية المقارنة لكي تعزز الثقة بين مستخدمي البيانات المالية والمصارف خاصة المتعاملون في الاسواق المالية وكذلك المساهمة في الحد من حصول الازمات الكبيرة في اسواق المال وتوطين الثقة والاستقرار في العمل.

- دراسة: (خالد الأمين عبد الرحمن حمد ، ٢٠٠٧)

بعنوان (دور معايير جودة التدقيق في تعزيز الثقة في تقرير المراجع الخارجي لأغراض الائتمان المصرفي) هدفت الدراسة على التعرف على طريقة مثلى تضمن مراجعة القوائم المالية وفقاً لمعايير جودة التدقيق وبالتالي الوصول إلى تقرير مالي سليم وإبداء رأي فني محايد يعتمد عليه مستخدمو هذه القوائم وبناءً على هذا التقرير يتبنى قرارات استراتيجية تكون في خدمة الاقتصاد، ككل حيث بنيت الدراسة على ثلاث فرضيات وضعها الباحث على النحو التالي:

- التطبيق الفعلي لمعايير جودة التدقيق يؤدي إلى تعزيز الثقة في تقرير المراجع لأغراض الائتمان المصرفي.
- اختلاف مصالح الأطراف الداخلية والخارجية يؤثر على تقرير المراجع الخارجي.
- تستخدم المصارف السودانية طرق لمجابهة وتغطية المخاطر الائتمانية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: وجود علاقة بين معايير التدقيق وخصائص جودة التدقيق وقد اشتملت خصائص التدقيق من تلك المعايير، يعد تقرير المراجع الخارجي تقريراً مهماً للأطراف الخارجية، تعتمد بيوتات التمويل عند منحها للائتمان المصرفي على البيانات المالية المعززة باعتماد المراجع الخارجي.

- دراسة (Ferdinand, A. G u l , 2003)

بعنوان (Bankers perception of Factors Affecting Auditors Independence)

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على اراء البنوك في العوامل المؤثرة على استقلال المدقق الخارجي وقد بينت الدراسة ان قيمة القوائم المالية المدققة تعتمد على استقلال المدققين عن عملائهم الذين يقومون بمراجعة حساباتهم، والمدققون ليس فقط يجب ان يكونوا مستقلين في الحقيقة بل يجب ان يكونوا مستقلين ايضا في المظهر عند تقديم خدمات المدققة والخدمات الاستشارية الاخرى وذلك لإرضاء مستخدمي القوائم المالية، وقد نال الاستقلال في المظهر للمراجعين اهتماما

كبيراً من جانب مستخدمي القوائم المالية أكثر من اهتمامهم بالاستقلال الحقيقي، ومن نتائج الدراسة تبين أن هناك عوامل تؤثر على استقلال المدقق الخارجي، منها الوضع المالي للعميل، وتقديم الخدمات الإدارية والاستشارية له، والمنافسة بين المدققين لاجتذاب العملاء وهم منشأة المدقق.

المبحث الثاني: الإطار النظري

أولاً - مفهوم التدقيق الخارجي:

لقد تم تعريف التدقيق من طرف مختلف الهيئات المهنية من بينها نجد: الاتحاد الأوروبي للخبراء المحاسبين الاقتصاديين والماليين "UEC" (Economiques et Financiers Union Europeenne des Experts) (comp tables)

الذي عرف التدقيق: بأنه مدى قدرة المدقق على ابداء راية الفني المحايد حول مدى صدق وصحة الوضعية المالية للمؤسسة عند تاريخ اعدادها للقوائم المالية الختامية، مع التأكد من مدى احترام المؤسسة للقوانين والقواعد المنصوص عليها في البلد الذي تنشط فيه.

أما الاتحاد الدولي المحاسبي (International Federation of Accountant) (IFAC) فقد عرف التدقيق: على أنه عبارة عن مراقبة المعلومة المالية الصادرة عن المؤسسة وذلك من خلال ابداء الرأي حول صحة وصدق هذه المعلومة {١}.

وقد عرف اتحاد المحاسبين الأمريكيين للتدقيق بأن التدقيق: اجراءات منتظمة لأجل الحصول على الأدلة المتعلقة بالإقرارات (الارصدة) الاقتصادية والاحداث وتقييمها بصورة موضوعية لتحديد درجة العلاقة بين هذه الاقرارات ومقياس معين وايصال النتائج الى المستفيدين {٢}.

وعرف التدقيق الخارجي: على أنه عملية منظمة للتجميع والتقييم الموضوعي للأدلة الخاصة بمزاعم العميل بشأن نتائج الاحداث والتصرفات الاقتصادية لتحديد مدى تماشي هذه المزاعم مع المعايير المحددة وتوصيل النتائج لمستخدمي القوائم المالية لا صاحب المصلحة في المشروع {٣}.

وعرف التدقيق الخارجي: بأنه فحص للمعلومات من طرف شخص خارجي شريطة أن لا يكون هو الذي حضرها أو استعملها بهدف زيادة منفعة المعلومات للمستعمل {٤}.

وعرف التدقيق: بأنه عملية فحص واختبار البنود الواردة بالقوائم المالية بالرجوع الى الحسابات والسجلات المنشأة لها وكذلك المستندات المؤيدة لها وذلك لغرض اعطاء رأي فني محايد حول مدى عدالة القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي ونتائج الاعمال للوحدة الاقتصادية موضوع التدقيق {٥}.

وعرف التدقيق: فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصاً انتقادياً منظماً، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية مدة زمنية معلومة ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك المدة {٦}.

وعرف التدقيق: أيضاً بأنه اختبار مدى صدق وشرعية القوائم المالية للمؤسسة، ويتحقق ذلك من خلال التأكد من صحة كل التسجيلات المتعلقة بمختلف عملياتها وأنشطتها {٧}.

وعرف التدقيق كذلك بأنه: مجموعة من المبادئ والمعايير والقواعد والأساليب التي يمكن بواسطتها قيام مدقق الحسابات المؤهل بإجراء فحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية، والبيانات المثبتة من المستندات والدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمؤسسة، وذلك بهدف ابداء رأي فني محايد في القوائم المالية الختامية المعدة من قبل المؤسسة في نهاية السنة المالية، لبيان مدى تعبير تلك القوائم على نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة للسنة المالية المنتهية وعن المركز المالي لها في نهاية تلك السنة. {٨}.

- ويعرف التدقيق: على انه التحقق من صحة مزاعم شخص ما وحتى يتم التدقيق بكفاءة يجب ان يعتمد على قواعد ومعايير منطقية وثابتة تحدد المقصود بهذه العملية والظروف التي تمارس {٩}.
- ويتضح من خلال التعاريف السابقة ان مفهوم التدقيق يمكن تحديده بالنقاط التالية:-
- ان التدقيق عملية منهجية ويعني ان الفحص الذي يقوم به المدقق الخارجي يتضمن مجموعة من الاجراءات المتتابعة والمخططة جيدا يحكمها اطار نظري ثابت يتمثل في مجموعة من الاهداف والمعايير المتفق عليها.
 - ان عملية التدقيق تمثل نتائج الانشطة والاحداث الاقتصادية اي ان المدقق لا يقتصر على فحص المعلومات المقدمة بالقوائم المالية فحسب، وانما تتضمن ايضا فحص النظام المحاسبي الذي ينتج عنه مثل هذه المعلومات
 - ان التدقيق هو عبارة عن جمع الادلة والقرائن بشكل موضوعي فان جوهر عمل المدقق الاساسي عملية جمع الادلة والقرائن بصفة خاصة يجب ان تتم بشكل موضوعي بمعنى انها يجب ان لا تتأثر او تخضع لأهواء جامعيها
 - من اهم مخرجات عملية التدقيق هو اعداد تقرير بنتائج الفحص والتدقيق حيث يعد وسيلة اتصال بين المدقق الخارجي ومستخدمي المعلومات المحاسبية، والذي يجب ان يكون وفقا للمعايير المقررة التي يتم في ضوءها تقييم النتائج الاقتصادية اي يجب ان تكون موحدة ومفهومة الى حد كبير بواسطة كل الاطراف المعنية وتتمثل هذه المعايير في مبادئ المحاسبة المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً.
 - نلاحظ ان عملية التدقيق تجري بغرض توفير الادلة والقرائن التي تمكن المدقق الخارجي من تحقيق هدف بيان رأي فني محايد او اصدار حكم حول عدالة تمثيل البيانات المالية لوحدة اقتصادية معنيه بموضوع التدقيق وابلاغ ذلك بواسطة التقرير المعد.

ثانيا - نشأة التدقيق الخارجي:

اخذ التدقيق الخارجي بمفهومه الواسع نتيجة للتطور الفكري والاقتصادي والاجتماعي والسياسي لمختلف مراحل البشرية ويظهر هذا التطور من خلال المراحل التي مر بها التدقيق الخارجي على تعددها والتقسيم التالي ليس التقسيم الوحيد لمراحل تطور التدقيق بل هناك تقسيمات اخرى وهي تختلف من مفكر الى اخر وفي ظل هذا التقسيم فانه تم تقسيم التطور التاريخي للتدقيق الخارجي الى عدة مراحل وهي: {١}

١- المدة ما قبل ١٥٠٠ م

في هذه المدة انتشر استعمال مصطلح " Auditor " المشتق من اصل الكلمة اللاتينية Audire بمعنى يستمع، فالتدقيق مهنة نشأت منذ القدم، اذ ان الفراعنة في مصر والامبراطوريات القديمة في بابل وروما واليونان كانوا يتحققون من صحة الحسابات عن طريق الاستماع الى المدقق في الساحات العامة علما ان التدقيق في هذه المرحلة كان يشتمل التدقيق الكامل، وكان غرضه الرئيس اكتشاف الغش والخطأ ومنع التلاعب من قبل المسؤولين عن حيازة الاشياء المادية والتأكد من امانة الحائزين لها {١}.

٢ - المدة الممتدة من ١٥٠٠م إلى ١٨٥٠م

انتشر النشاط التجاري في اوربا ولا سيما في ايطاليا في هذه المدة ، وبرزت الحاجة الى نظام محاسبي يواجه التزايد الكبير في المعاملات التجارية، وبظهور نظام القيد المزدوج امكن تسجيل العمليات التجارية بصيغة منظمة في هذه المدة لم يتم الاعتراف بأهمية الرقابة الداخلية بسبب الاعتقاد السائد في ذلك الوقت بان الرقابة تتم بواسطة القيد المزدوج بالإضافة الى ان التدقيق كان تدقيقاً تفصيلياً لجميع العمليات المسجلة في الدفاتر والسجلات {٩}.

٣ - المدة من ١٨٥٠ م الى ١٩٠٥ م

تميزت هذه المدة بظهور مؤسسات المساهمة الكبيرة الحجم نسبيا وذات العمليات الكثيرة وفصل الملكية عن الادارة، وعلية تطلب وجود وكلاء عن اصحاب راس المال يتولون الرقابة على الادارة والتأكد من سلامة العائد على راس المال المستثمر والزم كذلك وجود مدقق مستقل ومؤهل لتدقيق عمليات تلك المؤسسات مع وجود جمعيات مهنية تشرف على المهنة واداء لواجبها ،ولقد كان هدف التدقيق هو اكتشاف ومنع الأخطاء وكذلك التلاعب والغش بفحص النظام

المحاسبي، وتوجيه الاهتمام الى تثبيت جانب من نظام الرقابة الداخلية خلال الاجراءات المتبعة لتنفيذ أنشطة المؤسسة، ويعني أيضا استخدام اسلوب الفحص التفصيلي سائدا مع قبول اسلوب الفحص بالعينات في نطاق محدود {١} .

٤- المدة من ١٩٠٥ م الى ١٩٦٠ م:

لقد تطور الهدف الرئيس للتدقيق الى التأكد من صحة وعدالة المركز المالي في هذه المدة واصبح اكتشاف ومنع الاخطاء غرضا فرعيا مع التأكيد على اهمية الاعتراف بنظام الرقابة الداخلية وتمييز اسلوب التدقيق من الاعتماد على التدقيق التفصيلي الى استخدام اسلوب العينات واهمية الربط بين حجم العينة وكيفية اختيارها ومدى فعالية نظام الرقابة الداخلية {١٠}

٥ - المدة ما بعد ١٩٦٠ م

عرفت هذه المرحلة ازدهارا كبيرا للتدقيق حيث شهدت التأكيد على.

أ- ان الهدف الرئيس للتدقيق هو ابداء الراي حول مدى صحة وعدالة القوائم المالية.

ب- استخدام المدقق للأساليب الكمية يحقق الدقة ويقربه من الموضوعية من خلال تطوير الاساليب الرياضية والاحصاء وذلك لخدمة اغراض التدقيق.

ت- الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية.

ث- الاهتمام بالأساليب العلمية المتطورة مثل استخدام الاسلوب الرياضي، التحليل المالي، خرائط التدفق، العينات الاحصائية وبحوث العمليات وهذا بفضل التطورات التي حدثت في استخدام الاعلام الالي {٥}.

ثالثا -أهداف التدقيق:

ولغرض تكوين رأي المراجع فانه يجب تحقيق اهداف المراجعة عند مراجعة القوائم المالية {١١}.

ومن اهم اهداف التدقيق هي:

١ - التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والتأكد من مدى الاعتماد عليها.

٢ - اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من اخطاء وغش.

٣ - تقليل فرص ارتكاب الاخطاء والغش بوضع اجراءات وضوابط تحول دون ذلك.

٤ - اعتماد الادارة على التدقيق في تقرير ورسم السياسات الادارية واتخاذ القرارات في الحاضر والمستقبل.

٥ - طمأننة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ قرارات مناسبة لاستثماراتهم.

٦ - مساعدة دائرة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة.

٧- تقديم التقارير المختلفة وملاً الاستثمارات للهيئات الحكومية بمساعدة المدقق.

٨ - مراقبة الخطط الموضوعية ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الاهداف وتحديد الانحرافات وطرق معالجتها.

٩- تقييم نتائج اعمال المؤسسة بالنسبة الى الاهداف المرسومة.

١٠ - تدقيق الاحداث والوقائع المالية وغير المالية كافة أي النظام المحاسبي بشقيه المالي والاداري

١١ - تحقيق اقصى قدر ممكن من الرفاهية لا فراد المجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة.

١٢- ابداء راي فني محايد يستند الى أدلة وقرائن قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية التي تعدها إدارة المؤسسة لما هو مقيد بالدفاتر والسجلات ومدى دلالة تلك القوائم على نتائج أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة في مدة زمنية معينة وحقيقة مركزها المالي في نهاية تلك المدة بالإضافة الى الاهداف السابقة هناك مجموعة اخرى يسعى المدقق الخارجي دائما للتأكد من تحققها عند قيامه بعمله.

في المؤسسة تتمثل في:

أ- **الوجود:** يسعى المدقق الى تحقيق هذا الهدف من خلال التأكد من الوجود المادي الملموس للعناصر الثابتة (الملموسة)

أما بالنسبة للعناصر الاخرى (غير الملموسة) مثل الالتزامات فيتحقق هذا الهدف من خلال التأكد من التسجيل الفعلي والصحيح في دفاتر وسجلات المؤسسة وهذا بغرض التحقق من انها ليست وهمية.

ب- الملكية: يجب على المدقق أن يتحقق من ملكية العديد من الأصول وعلى الرغم من أن الحيافة قد تكون دليلاً مقبولاً على ملكية بعض الأصول إلا أن المدقق يجب أن يعتمد على بعض الإجراءات الأخرى التي تؤكد له أن الأصول المسجلة بالدفاتر تملكها المؤسسة فعلاً ولعل الإجراءات المتبع غالباً للتأكد من هذه الملكية إنما يكون بفحص المستندات الدالة على هذه الملكية أما فيما يتعلق بالالتزامات فإنه يجب على المدقق أن يتحقق من صدق هذه الالتزامات المسجلة بالدفاتر.

ت- استقلالية المدة المحاسبية: يتمثل هذا الهدف في التحقق من أن الإيرادات والتكاليف قد تم تخصيصها بشكل ملائم بين المدد المحاسبية وهذا يتطلب من المدقق التحقق من أن كل العمليات المالية التي حدثت قبل نهاية المدة المحاسبية قد سجلت كجزء من نشاط هذه الفترة وبالمثل يجب أن يتحقق المدقق من أن كل العمليات المالية التي تخص المدة التالية لم تدرج ضمن المدة الحالية موضوع التدقيق {١٢}.

ث- التقويم (التقييم): يجب على المدقق أن يتأكد من صحة التقييم سواء بالنسبة للأصول أو بالنسبة للخصوم وأن هذا التقييم كان حسب ما تنص عليه المبادئ المتعارف عليها وذلك بفحص أدلة الإثبات المستندية.

ج- الشمولية: يتحقق المدقق من هذا الهدف بالتأكد من أن كل العمليات المالية المسجلة بالدفاتر في المدة تعكس بشكل صحيح وفعال التغيرات في موارد والتزامات المؤسسة في هذه المدة وكذلك بالتأكد من وجود تأييد مستندي للعمليات المالية التي نتج عنها أرصدة الحسابات.

ح- الإفصاح: يجب أن يتأكد المدقق من أن عناصر ومكونات القوائم المالية قد تم تبويبها والإفصاح عنها بحسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها {٣}.

رابعاً- الإفصاح

١- مفهوم الإفصاح:

يعرف الإفصاح بأنه (توصيل معلومات القياس المحاسبي لمستخدميها ويشمل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الأطراف الخارجية والداخلية) {١٣}.

- الأساليب الملائمة للإفصاح

أ- في صلب القوائم المالية ذات الغرض العام حيث إن المعلومات المحاسبية والسياسات التي أفصح عنها يجب أن تتصف بخصائص الصدق، الثقة، الحياد، القابلية للفهم، الحيطة والحذر، القابلية للقياس، القابلية للمقارنة، الملائمة، الحقيقة، الأهمية النسبية {١٤}.

ب- المصطلحات والعرض التفصيلي للمعلومات:- وتتمثل بالمصطلحات التي تستخدم في كشوفات المالية ومقدار المعلومات التفصيلية المعروضة فيها وأن المحاسبين يجب أن يستخدموا مصطلحات وصفية معروفة من قبل المستخدمين وأن هذه الطريقة تعد جزءاً مكماً للقوائم المالية.

ت - الملاحظات والإيضاحات:- هناك معلومات لا يمكن عرضها بشكل ملائم وكاف في متن الكشوفات المالية لذلك تعرض على شكل ملاحظات وإيضاحات بشرط إن لا تتعارض أو تتكرر المعلومات في الكشوفات المالية {١٥} ومن مزايا هذه الطريقة إمكانية عرض معلومات وصفية مكمل للمعلومات الكمية في الكشوفات {١٣}

ث- التقارير الإضافية الملحق:- عند إعداد هذه التقارير لا يتطلب الالتزام بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وأن هذا الأسلوب يتضمن الجداول الملحق فضلاً عن كشوفات ملحق تفصح عن معلومات إضافية وليس مجرد معلومات تفصيلية {١٥}.

ج- تقرير مجلس الإدارة:- والذي يتضمن كافة المعلومات المهمة غير المالية التي من شأنها أن تؤثر في الشركة مستقبلاً وتفيد في التنبؤ.

ح - تقرير المدقق:- إن تقرير المدقق يزيد من ثقة المستفيدين من المعلومات التي ترد في التقارير المالية وإن دور المدقق هو تدقيق التقارير المالية ومدى ملاءمة هذه التقارير للمبادئ والقواعد المحاسبية وإن حكم المدقق يلعب دوراً هاماً في تحديد ملاءمة الإفصاح من عدمه {١٦}.

٢-أنواع الإفصاح المحاسبي:

إن التطور الذي حصل للفكر المحاسبي في السنوات الأخيرة استوجب إن يتطور الإفصاح المحاسبي حتى يكون ملازماً لهذا التطور وإن هناك اتجاهاً ظهر يدعو إلى التوسع في الإفصاح والتعدد في مجالاته وظهرت أنواع للإفصاح المحاسبي وإن أهم أنواع الإفصاح هي:

أ- الإفصاح الكامل:- إن هذا النوع يشير إلى مدى شمولية تقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، وإن القوائم المالية تعد مصدراً أساسياً يعتمد عليه في اتخاذ القرارات لذلك يجب إن يتم الإفصاح الكامل على هذه القوائم وأهميتها وإن الإفصاح لا يقتصر فقط على الحقائق حتى المدة المحاسبية بل أيضاً يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم {١٧}.

ب- الإفصاح العادل:- إن هذا النوع يشير إلى الرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية حيث يجب إن تضمن القوائم والتقارير المالية مصالح جميع الفئات بشكل متوازن من خلال إخراج هذه القوائم والتقارير بشكل يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على الفئات الأخرى {١٨}.

ت- الإفصاح الكافي:- يشير هذا النوع من الإفصاح إلى الحد الأدنى الواجب توافره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وإن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق حيث يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى لأنه يؤثر مباشرة في اتخاذ القرار وهو يعتمد على الخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد {١٣}.

ث- الإفصاح الاختياري:- إن لدى المديرين معلومات عن الأداء الحالي والمستقبلي لشركاتهم أكثر من غيرهم من الخارج، وإن لدى هؤلاء المديرين الحافز للإفصاح الاختياري عن هذه المعلومات وإن هذه الحوافز هي انخفاض تكلفة معاملات تبادل الأوراق المالية للشركة وزيادة اهتمام المصلين الماليين والمستثمرين وزيادة السيولة وانخفاض تكلفة رأس المال {١٧}.

ج- الإفصاح الأمين:- إن هذا النوع من الإفصاح يعكس الأوضاع الحقيقية داخل المشروع وخارجه وكذلك الاحتياجات التي تتخذها الشركات أو طبقت بعض منها لمواجهة أي معلومات أخرى تقيّد في نقل واقع المشروعات وتأثيرها السلبى وكذلك دورها بصدق ودون تحيز {١٧}.

٣- مقومات الإفصاح المحاسبي:

أ- تحديد الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية: إن تحديد الطرف المستخدم للمعلومات المحاسبية يساعد في تحديد الخواص التي يجب إن تتوفر في المعلومات المحاسبية من وجهة نظر تلك الجهة سواء من حيث الشكل أو المضمون وذلك بسبب وجود عدة مستويات مختلفة في الكفاءة وفي تفسير المعلومات المحاسبية الموجودة في التقارير والمستخدم من قبل تلك الفئات {١٣}.

ب- تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية: يجب إن يتم ربط هذا الغرض مع خاصية الملاءمة وقد عرفت الملاءمة على أنها (مدى استفادة المستخدمين من المعلومات المقدمة في التقارير وكذلك قدرتها على التنبؤ وارتباط المعلومات بالغرض الذي وجدت من أجله فليس من الضروري إن تكون المعلومات المفصّل عنها ملائمة لكل الأطراف) {١٦}.

ت- تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها: إن القوائم المالية يتم إعدادها على وفق مجموعة من المبادئ والمفاهيم كمبدأ التكلفة التاريخية لإثبات وتقييم الأصول ومفهوم الأهمية النسبية، إن الكثير من المحاسبين يرجحون كفة خاصية الملائمة والتي ترغب في توسيع نطاق الإفصاح في القوائم المالية المنشورة {١٣}.

خامسا - مفهوم الشفافية:

إن مصطلح الإفصاح والشفافية يعدان مصطلحين مترادفين هذا ما يعتقده البعض إلا أنه يوجد اختلاف كبير بين مصطلح الإفصاح ومصطلح الشفافية وإن مصطلح الشفافية أوسع واشمل من مصطلح الإفصاح وإن الشفافية تعد مطلوبة لتزويد مستخدمي التقارير المالية بالمعلومات الكافية وتمكينهم من ترشيد قراراتهم {١٧}.

- العوامل المؤثرة على مفهوم الشفافية: {١٣}

١- عوامل تتعلق بالبيئة: من الأمور التي تؤثر على مفهوم الشفافية هو اختلاف البيئة المحاسبية والاقتصاد والسياسية من بلد لآخر.

٢- عوامل تتعلق بالمعلومات: من الأمور التي تؤثر على الشفافية هو طبيعة المعلومات المقدمة حيث تتأثر بالسلب والإيجاب ومن الأمثلة على طبيعة المعلومات هي مثلاً جودة المعلومات وطريقة نشر المعلومات وغيرها.

٣- عوامل تتعلق بالمفاهيم: الأمثلة على المفاهيم هي كالآتي:

أ- مفهوم الديمقراطية: تتناسب الشفافية تناسباً طردياً مع مفهوم الديمقراطية.

ب- مفهوم حوكمة الشركات: يعد الإفصاح والشفافية من المبادئ الرئيسة لحوكمة الشركات وبالتالي تعد الشفافية أحد المفاهيم التي تستند إليها حوكمة الشركات.

ت- مفهوم النزاهة: تتناسب الشفافية تناسباً طردياً مع هذا المفهوم حيث إن توافرت النزاهة تتوفر الشفافية.

ث- مفهوم الفساد: تتناسب الشفافية تناسباً عكسياً مع هذا المفهوم.

ج- مفهوم العولمة: إن قوى العولمة والتكامل الدولي للأسواق تضغط دائماً باتجاه زيادة الشفافية وبالتالي فإن علاقة الشفافية مع هذا المفهوم هي علاقة إيجابية.

ح- مفهوم المساءلة: تعد الشفافية وسيلة وليست غاية وسيلة لظهار الأخطاء ومحاسبة مرتكبيها وبالتالي تعد الشفافية والمساءلة وجهين لعملة واحدة لبداية الطريق نحو التقدم وكذلك تشجيع الاستثمارات.

- معوقات الشفافية:

يوجد العديد من العوامل التي تنتشر بصفة خاصة في الدول النامية التي تعوق عملية سريان مبدأ الشفافية ويمكن تصنيفها إلى العوامل التالية: {١٧}

١- الفساد: توجد علاقة عكسية بين الشفافية والفساد حيث تتسم الدول الناشئة والتي خرجت مؤخراً من مرحلة التخطيط المركزي وهيمنة المؤسسات الحكومية على وسائل الإنتاج بصفات متعددة لا تدري إن كان بعضها سبباً للفساد أم نتاجاً لها أمثال الفقر الشديد وعدم احترام القانون وانتشار الشائعات ذات الأثر السلبي على الروح المعنوية والرشوة وغيرها.

٢- إن غياب الشفافية يؤدي إلى ضعف أو غياب الإطار القانوني اللازم لحماية المواطن والذي يؤدي بدوره إلى زيادة وتفاقم المشكلة وصعوبة التعامل معها ومما تجدر الإشارة إليه هو إن القوانين الحالية لا تجرم جنائياً استغلال المعلومات الداخلية في الشركات المتداولة للبورصة أو الممارسات الاحتكارية أو غيرها من الممارسات السلبية السائدة والمتعلقة بغياب الشفافية.

٣- معوقات سياسية واجتماعية أخرى مثل غياب الدور الفعال لمؤسسات المجتمع المدني التي ترمي إلى حماية استغلال الأطفال ومتابعة حقوق الإنسان واختفاء مبدأ المساءلة {١٧}.

٤- الجهل: إن نتائج مرحلة الحكم الشمولي في المجتمعات الناشئة في الستينيات والسبعينيات هم القائمين على الإنتاج وتقديم الخدمات سواء كانوا على المستوى الخاص أم العام وإن أفراد المجتمع كمنتجين أو مستهلكين للسلع والخدمات كان يهمهم في أثناء تلك المرحلة الحصول على المنتج أو الخدمة بأقل سعر وأفضل نوعية دون الإلمام بالحد الأدنى من المعلومات اللازم توفيرها للمستهلكين (الصلاحية، بلد المنشأ وغيرها) وهي الحقة التي كانت لا تقيم وزناً للمواطن ولا لحقه في الحصول على الأدنى من الشفافية المطلوبة {١٤}

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

اعتمد هذا البحث في الجانب التطبيقي على تصميم استمارة الاستبيان لغرض تقييم دور المدقق الخارجي في تدعيم مبدأ الإفصاح والشفافية في القطاع المصرفي. وقد شمل الاستبيان {١٥} سؤالاً، و استعمل للتعبير عن الاسئلة المقياس ليكرت الخماسي الذي تتراوح القياسات فيه بين نقطة واحدة بمضمون (لا اتفق تماماً) ونقطتين بمضمون (لا اتفق) وثلاث نقاط بمضمون (محايد) وأربعة نقاط بمضمون (اتفق) وخمسة نقاط بمضمون (اتفق تماماً).

وتم توزيع الاستبيان على عينة البحث المتكونة من {٦} مصارف خاصة هي كل من مصرف بغداد ومصرف الشرق الأوسط العراقي ومصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل ومصرف الخليج التجاري ومصرف الوركاء للاستثمار والتمويل ومصرف المتحد للاستثمار والتمويل ومدقي الحسابات الخارجيين المسؤولين عن تدقيق المصارف العراقية الخاصة، وقد تم استرداد (١٠٠) استبيان وجميعها صالحة للتحليل أعتمد على نتائجها في الدراسة.

أولاً - السمات الشخصية لأفراد عينة الدراسة كالآتي:

من النتائج الظاهرة في الجدول {١} يتبين أن المتغيرات الديمغرافية كان لها أثر كبير في فهم أفراد العينة لأسئلة الاستبانة والإجابة عنها بموضوعية، وذلك من خلال المؤهل العلمي؛ والتخصص العلمي؛ والمسمى الوظيفي؛ وعدد سنوات الخبرة. حيث أظهرت نتائج البحث لسنوات الخبرة أن ما نسبته ٢٠% أقل من ٣٠ سنة وأن ٢٨% هم ممن تتراوح عدد سنوات خبرتهم من ٣٠ إلى ٤٠ سنة وأظهرت و ٢٧% هم ممن تتراوح أعمارهم بين ٤٠ إلى ٥٠ سنة و ٢٥% هم ممن تزيد أعمارهم على ٥٠ سنة، أما فيما يخص المؤهل العلمي فقد أظهرت نتائج البحث أن ما نسبته (٧٠%) من أفراد عينة البحث هم حملة درجة البكالوريوس و (٤%) من حملة الدبلوم، وأن ما نسبته (٢٠%) هم من حملة درجة الماجستير، وأن (٦%) هم من حملة درجة الدكتوراه. وهو ما يعكس المعرفة بمفاهيم الدراسة الحالية وأهم مكوناتها. وبالنسبة للتخصص العلمي أشارت النتائج إلى أن (٦١%) من أفراد عينة البحث هم من المتخصصين بالمحاسبة، وأن (٦%) هم من المختصين بعلم إدارة الأعمال، وأن ما نسبته (٢٦%) هم من المختصين بالعلوم المالية والمصرفية، وأخيراً، تبين أن (٧%) من أفراد عينة البحث متخصصون بعلم الاقتصاد. إذ تمكن هذه التخصصات أفراد عينة البحث من إدراك واجبات ومتطلبات وظائفهم. وما يتعلق بالتخصص المهني فقد أظهرت النتائج أن (١٦%) من أفراد عينة البحث هم مراقب حسابات، وشكل ما نسبته (٦%) من أفراد عينة البحث هم من مدراء المصارف، وأن (٦%) هم من فئة محاسب قانوني وأن (٥٣%) هم من فئة المدققين. وما يتعلق بالشهادات المهنية فقد أظهرت النتائج أن ما نسبته (٥٠%) من حملة شهادة المعهد العربي للمحاسبين القانونيين و(٥٠%) من حملة شهادات أخرى (المعهد العالي للعلوم المالية والمحاسبية) وأخيراً، ما يرتبط بسنوات الخدمة فقد أظهرت النتائج أن ما نسبته (٢٢%) هم ممن أقل من ٥ سنوات، وأن (٢٢%) هم من ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات. وتبين أيضاً أن (١٩%) هم من ١١ سنة إلى ١٥ سنة و(١٥%) من ١٦ سنة إلى ٢٠ سنة و ٢٢% من ٢٠ سنة فأكثر.

جدول رقم (١) المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة البحث

ت	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
١	الفئة العمرية	أقل من ٣٠ سنة	٢٠	%٢٠
		من ٣٠ سنة الى اقل من ٤٠	٢٨	%٢٨
		من ٤٠ سنة الى اقل من ٥٠	٢٧	%٢٧
		٥٠ سنة فأكثر	٢٥	%٢٥
٢	المؤهل العلمي	دبلوم	٤	%٤
		بكالوريوس	٧٠	%٧٠
		ماجستير	٢٠	%٢٠
		دكتوراه	٦	%٦
٣	التخصص العلمي	محاسبة	٦١	%٦١
		إدارة أعمال	٦	%٦
		اقتصاد	٧	%٧
		علوم مالية ومصرفية	٢٦	%٢٦
٤	الشهادات المهنية	المعهد العربي للمحاسبين القانونيين	١٢	%٥٠
		أخرى (المعهد العالي للعلوم المالية والمحاسبية)	١٢	%٥٠
٥	التخصصات المهنية	مراقب حسابات	١٦	%١٦
		محاسب قانوني	٨	%٨
		مدير مصرف	٦	%٦
		مدقق	٥٣	%٥٣
٦	سنوات الخدمة	أقل من ٥ سنوات	٢٢	%٢٢
		من ٥ سنوات الى ١٠ سنوات	٢٢	%٢٢
		من ١١ سنة الى ١٥ سنة	١٩	%١٩
		من ١٦ سنة الى ٢٠ سنة	١٥	%١٥
		٢٠ سنة فما فوق	٢٢	%٢٢

ثانيا - التحليل الاحصائي للمعلومات الشخصية الخاصة بعينة الدراسة:

١- العمر.

جدول رقم (٢) التحليل الاحصائي لأعمار عينة الدراسة

العمر	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المعنوية
المجموعة الاولى (اقل من ٣٠ سنة)	20	179.5	13.06	مج ١، مج ٢
				مج ١، مج ٣
				مج ١، مج ٤
المجموعة الثانية (٣٠ إلى ٤٠ سنة)	28	173.035	18.3	مج ١، مج ٢
				مج ٢، مج ٣
				مج ٢، مج ٤
المجموعة الثالثة (٤٠ إلى اقل من ٥٠)	27	170.48	15.671	مج ١، مج ٣
				مج ٢، مج ٣
				مج ٣، مج ٤
المجموعة الرابعة (٥٠ سنة فأكثر)	25	167.84	24.419	مج ١، مج ٤
				مج ٢، مج ٤
				مج ٢، مج ٤

من الجدول اعلاه يتبين أن هناك فرق معنوي بين المجموعة الاولى (اقل من ٣٠) والمجموعة الرابعة (٥٠ فأكثر) على مستوى احتمالية (0.05%). ولا توجد أي فروقات معنوية بين المجاميع الأخرى.

٢- التحصيل الدراسي:

جدول رقم (٣) التحليل الاحصائي للتحصيل الدراسي لعينة الدراسة

التحصيل	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المعنوية
المجموعة الاولى (دبلوم)	4	172.25	11.70	مج ١، مج ٢
				مج ١، مج ٣
				مج ١، مج ٤
المجموعة الثانية (بكالوريوس)	70	172.8	16.7	مج ١، مج ٢
				مج ٢، مج ٣
				مج ٢، مج ٤
المجموعة الثالثة (ماجستير)	20	165.8	25.535	مج ١، مج ٣
				مج ٢، مج ٣
				مج ٣، مج ٤
المجموعة الرابعة (دكتوراه)	6	189.166	18.717	مج ١، مج ٤
				مج ٢، مج ٤
				مج ٢، مج ٤

من الجدول اعلاه يتبين عدم وجود فروقات معنوية بين المجموعة الاولى (دبلوم) مقارنة بالمجاميع الأخرى (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه)، في حين أن هنالك تفوق معنوي للمجموعة الثانية (بكالوريوس) والمجموعة الرابعة (الدكتوراه) على المجموعة الثالثة (ماجستير).

٣ - التخصص العلمي:

جدول رقم (٤) التحليل الاحصائي للتخصص العلمي لعينة الدراسة

التخصص	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المعنوية
المجموعة الاولى (محاسبة)	61	173.524	20.167	مج ١، مج ٢ .800
				مج ١، مج ٣ .064
				مج ١، مج ٤ .954
المجموعة الثانية (ادارة اعمال)	6	171.5	16.562	مج ٢، مج ١ .800
				مج ٢، مج ٣ .253
				مج ٢، مج ٤ .835
المجموعة الثالثة (اقتصاد)	7	159.571	20.891	مج ٣، مج ١ .064
				مج ٣، مج ٢ .253
				مج ٣، مج ٤ .088
المجموعة الرابعة (مالية ومصرفية)	26	173.269	14.194	مج ٤، مج ١ .954
				مج ٤، مج ٢ .835
				مج ٤، مج ٣ .088

من الجدول اعلاه يتبين عدم وجود فروقات معنوية بين المجاميع المدروسة بالاعتماد على التخصص وعلى مستوى احتمالية (0.05%).

٤ - المسمى الوظيفي:

جدول رقم (٥) التحليل الاحصائي للمسمى الوظيفي لعينة الدراسة

التخصص	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المعنوية
المجموعة الاولى (مراقب حسابات)	16	169.000	28.568	مج ١، ٢ 404.
				مج ١، ٣ 759.
				مج ١، ٤ 709.
				مج ١، ٥ 377.
المجموعة الثانية (محاسب قانوني)	8	176.375	18.539	مج ٢، ١ 404.
				مج ٢، ٣ 691.
				مج ٢، ٤ 555.
				مج ٢، ٥ 774.
المجموعة الثالثة (مدير مصرف)	6	172.0000	10.862	مج ٣، ١ 759.
				مج ٣، ٢ 691.
				مج ٣، ٤ 954.
				مج ٣، ٥ 807.
المجموعة الرابعة (مدقق)	53	174.15	16.029	مج ٤، ١ 377.
				مج ٤، ٢ 774.
				مج ٤، ٣ 807.
				مج ٤، ٥ 592.
المجموعة الخامسة (اخرى)	17	168.176	18.214	مج ٥، ١ 908.
				مج ٥، ٢ 349.
				مج ٥، ٣ 693.
				مج ٥، ٤ 612.

من الجدول اعلاه يتبين عدم وجود فروقات معنوية بين المجموعات الخمسة بالاعتماد على المسمى الوظيفي وعلى مستوى احتمالية (0.05%).

٥ - الخبرة:

جدول رقم (٦) التحليل الاحصائي لخبرة عينة الدراسة

التخصص	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المعنوية
المجموعة الاولى (اقل من ٥ سنوات)	22	153.3636	12.02991	مج ١، مج ٢ .438
				مج ١، مج ٣ .145
				مج ١، مج ٤ .552
				مج ١، مج ٥ .022
المجموعة الثانية (من ٥ إلى ١٠ سنوات)	22	157.0909	11.46801	مج ٢، مج ١ .438
				مج ٢، مج ٣ .029
				مج ٢، مج ٤ .917
				مج ٢، مج ٥ .002
المجموعة الثالثة (من ١١ إلى ١٥ سنة)	19	146.0526	12.89907	مج ٣، مج ١ .145
				مج ٣، مج ٢ .029
				مج ٣، مج ٤ .059
				مج ٣، مج ٥ .443
المجموعة الرابعة (من ١٦ إلى ٢٠ سنة)	15	156.5333	13.04863	مج ٤، مج ١ .552
				مج ٤، مج ٢ .917
				مج ٤، مج ٣ .059
				مج ٤، مج ٥ .008
المجموعة الخامسة (٢٠ سنة فما فوق)	22	142.2273	24.63241	مج ٥، مج ١ .022
				مج ٥، مج ٢ .002
				مج ٥، مج ٣ .443
				مج ٥، مج ٤ .008

من الجدول اعلاه يتبين أن هناك تفوق معنوي للمجموعة الاولى والثانية والرابعة (الخبرة اقل من ٥ سنوات، ومن ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات، ومن ١٦ سنة إلى ٢٠ سنة) على المجموعة الخامسة (الخبرة ٢٠ سنة فما فوق) إضافة إلى تفوق المجموعة الثانية (الخبرة من ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات) معنويا على المجموعة الثالثة (الخبرة من ١١ سنة إلى ١٥ سنة) وعلى مستوى احتمالية (0.05%) في حين لم تكن هنالك فروقات معنوية بين المجاميع الأولى والثانية والرابعة (الخبرة اقل من ٥ سنوات، ومن ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات، ومن ١٦ سنة إلى ٢٠ سنة) كذلك عدم وجود فروقات معنوية بين المجموعة الثالثة والمجموعة الخامسة (الخبرة من ١١ سنة إلى ١٥ سنة، والخبرة ٢٠ سنة فما) وعلى مستوى احتمالية (0.05%)

٢. التحليل الاحصائي لتحليل دور المدقق الخارجي في التأكد من تطبيق قواعد الإفصاح والشفافية في القوائم المالية كأحد مبادئ الحوكمة في المصرف لتكون شاملة وكافية لمواجهة استخدامات كافة الاطراف استعان الباحث بكل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات افراد عينة الدراسة على هذا السؤال للتحقق من اهمية كل فقرة وكما موضح في الجدول {٧}.

جدول رقم (٧) التحليل الاحصائي

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اهمية الفقرة
١	يقوم المدقق الخارجي بالتأكد من الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي وبالقدر الكافي وبدون استثناء	3.59	1.15	% 71.8
٢	يقوم المدقق الخارجي بالتأكد من الإفصاح عن ملكية الاسهم لجميع المساهمين بجميع فئات الاسهم	3.62	1.14	% 72.4
٣	يؤدي الافصاح والشفافية الى اجتذاب رؤوس الاموال والحفاظ على حقوق المساهمين	3.81	1.11	% 76.2
٤	تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الاطراف ذات العلاقة	3.77	1.14	% 75.4
٥	التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق الدولية والمحلية يدعم مصداقية عملية التدقيق في نظر مستخدمي البيانات المالية	4.03	0.93	% 80.6
٦	يقوم المدقق الخارجي بتدقيق القوائم المالية للمصرف وفقا لقواعد الاعتراف والقياس والافصاح المنصوص عليها في المعايير الدولية للتقارير المالية	3.85	1.06	% 77
٧	يقوم المدقق الخارجي بتدقيق القوائم المالية للمصرف وفقا للقواعد المنصوص عليها في معايير التدقيق الدولية	3.75	1.10	% 75
٨	يقوم المدقق الخارجي بالتأكد من الإفصاح عن المعلومات اللازمة لتقييم الاداء المالي للمصرف في القوائم المالية	3.68	1.16	% 73.6
٩	يقوم المدقق الخارجي بالتأكد من عرض المعلومات في القوائم المالية التي يمكن الاعتماد عليها من قبل مستخدميها في توقع الاداء المستقبلي للمصرف	3.83	1.00	% 76.6
١٠	يقوم المدقق الخارجي بالتأكد من الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الاهمية النسبية اضافة الى تلك التي حددها القانون في الوقت المناسب وبما يضمن وصول المعلومة الى جميع اصحاب المصالح	3.84	1.10	% 76.8
١١	قيام المدقق الخارجي في كشف الغش والتلاعب والاختفاء والمخالفات القانونية له تأثيره الواضح على القوائم المالية	3.79	1.02	% 75.8
١٢	يقوم المدقق الخارجي بإبلاغ الادارة في حالة التأكد من وجود اخطاء وتصرفات غير قانونية بعد صدور تقريره لغرض تعديل القوائم المالية	3.75	1.08	% 75
١٣	يقوم المدقق الخارجي بعمل اختبارات وفقا للأصول المهنية لأغراض زيادة قدرته على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية	3.68	1.09	% 73.6
١٤	يقوم المدقق الخارجي بأبداء راية الفني المحايد عن البيانات المالية للمصرف دون اي تأثير من ادارة المصرف	3.61	1.07	% 72.2
١٥	يسعى المدقق الخارجي الى اظهار التكاليف بصورتها الحقيقية في الكشوفات المالية لتلبية احتياجات المستخدمين	3.91	1.04	% 78.2
مج	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.77	1.08	75.4

من الجدول (٧) يتضح بان المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (4.03- 3.59) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام اذ بلغ (3.77) وان اعلى متوسط حسابي كان للفقرة (5) والتي نصت على ((التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق الدولية والمحلية يدعم مصداقية عملية التدقيق في نظر مستخدمي البيانات المالية)) اذ بلغ متوسطها الحسابي (4.03) وهو اعلى من المتوسط الحسابي العام و بانحراف معياري (0.93) وان اقل متوسط حسابي كان للفقرة (1) التي نصت (يقوم المدقق الخارجي بالتأكد من الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي وبالقدر الكافي وبدون استثناء) اذ بلغ متوسطها الحسابي (3.59) وهو اقل من المتوسط الحسابي العام وبانحراف معياري (1.15) وبشكل عام نلاحظ ان مستوى الاهمية لجميع الفقرات كانت عالية و تعكس التقارب في وجهات النظر وتشير نتائج الجدول ايضا الى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية وهو ما يعكس التقارب في وجهات النظر حول دور للمدقق الخارجي في التأكد من تطبيق قواعد الافصاح والشفافية في القوائم المالية في المصرف لتكون شاملة وكافية لمواجهة استخدامات الاطراف كافة حيث تشير نتائج التحليل الاحصائي الى ان هناك دورا واضحا للمدقق الخارجي في التأكد من تطبيق قواعد الافصاح والشفافية في المصارف اذ بلغ الوسط الحسابي الاجمالي للاستبيان (3.88) وهو اعلى من الوسط الحسابي الافتراضي للمقياس والبالغ (3) وانحراف معياري (1.3) وبدرجة اهمية (6.1%) مما يدل على قبول فرضية البحث المتضمنة هناك دور للمدقق الخارجي في تدعيم مبدأ الافصاح والشفافية في المصارف العراقية.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

١. تبين بان الافصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي وملكية الاسهم لجميع المساهمين وكذلك الافصاح عن المعلومات اللازمة لتقييم الاداء المالي للمصارف في القوائم المالية يحظى باهتمام كبير من قبل المدقق الخارجي.
٣. تعزيز دور المدقق الخارجي يوفر كفاءة الاسواق المالية من خلال التزامها بالالتزام بتطبيق قواعد الافصاح والشفافية المدرجة من خلال تبني مجموعة من المبادئ والمعايير التي من شأنها ان تؤدي الى استقرار تلك الاسواق والحد من التقلبات الشديدة فيها فضلاً من متابعة الهيئات المشرفة لمستوى التزام المصارف بتطبيق تلك المبادئ تلك القواعد.
٤. يوفر الافصاح والشفافية جذب لرؤوس الاموال من خلال اتجاه المستثمرين نحو الاستثمار في المصارف العراقية الخاصة.
٥. تشير نتائج البحث الى ان المدقق الخارجي يقوم بالتأكد من عرض جميع المعلومات والبيانات في القوائم المالية لتكون شاملة وكافية لتلبية احتياجات كافة المستخدمين

ثانياً: التوصيات:

١. من الضروري ان لا تقتصر مهمة ودور المدقق الخارجي في اصدار الحكم على القوائم المالية للمصارف بصفة خاصة وللشركات الاقتصادية بصفة عامة بل يجب ان تتعدى ذلك الى تقييم الاداء لكي تتمكن من اتخاذ القرارات الصحيحة والسليمة في الوقت المناسب
٢. من الضروري على المدقق الخارجي ان يتمتع بمبدأ الاستقلالية المهنية وابداء رايه حول البيانات المالية استنادا الى التدقيق الذي يقوم به وفقاً للمعايير الدولية والمحلية للتدقيق
٣. على المدقق الخارجي ان لا يتوقف عند تعزيز الشفافية في البيانات المالية ومعرفة الوضع المالي والاستثماري والاقتصادي وانما يجب عليه اظهار التوقعات المستقبلية وكذلك التأكد من وجود وظيفة مؤهلة لقياس وإدارة المخاطر في المصرف
٤. من الضروري ان لا تدخل الادارات العليا في المصارف بأعمال ومهمة المدقق الخارجي لإظهار وضع المصرف بكل مصداقية وبصورة عادله

٥. على المصارف ان تتبع الافصاح الصحيح في سياساتها وان تجعل المعروف علنا انها ملتزمة بكل ما هو مطلوب منها من الافصاح بالأمور المالية كالبائانات المالية السنوية او في الامور الادارية كمسؤوليات مجلس الادارة اضافة الى اتباع سياسة الشفافية والوضوح فيما يتعلق بالأمور الادارية والمالية أي الابلاغ المالي الصحيح والتركيز على اهمية الافصاح والاثار الايجابية في الكشف عن المعلومات والمسائل الهامة في الوقت المناسب وبشكل عادل لجميع المساهمين لضمان حصول الجميع على المعلومة الصحيحة والواقعية التي تعبر عما يدور فعلا على ارض الواقع فيما يتعلق بممارسات المصرف وكل ماله علاقة بذلك
٦. من الضروري تحديد متطلبات الافصاح في القوائم المالية وعلى وجه الدقة الافصاح عن المعلومات المالية المستقبلية وفقاً للمعايير الدولية وتحديد ابعاد مسؤولية الادارة عن ذلك.
٧. من الضروري تدعيم استقلالية المدقق الخارجي كونه جهة تعمل على تحقيق الافصاح والشفافية المطلوبة ومدى توفر مستلزماتها.
٨. ضرورة قيام الجهات المنظمة لعمل المصارف الخاصة بإصدار تعليمات تخص مبدأ الافصاح والشفافية بشكل يتماشى مع ما توصلت اليه المنظمات المهنية مثل مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومقررات لجنة بازل مع مراعاة الخصوصية التي تتمتع بها اسواق رأس المال والشركات والمصارف.
٩. الزام الشركات بصورة عامة والمصارف بصورة خاصة بضرورة تغيير المدقق الخارجي المتعاقدة معه وفي مدة معينة كأن تكون أربع او خمس سنوات وتحديد مدة اخرى لإمكانية التعاقد معه مجدداً بهدف منع حدوث علاقات بين الشركة و المدقق.

CONFLICT OF INTERESTS.

There are non-conflicts of interest.

المصادر

١. التميمي، هادي، مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، الاردن، ٢٠٠٦.
2. Bernard BERMOND, Audit financier guide pour l'audit de l'information Financier des entreprises Dunned, Paris, 1991, p28.
٣. عبدالوهاب علي نصر وشحاته السيد شحاته، اصول المراجعة الخارجية الحديثة وفقاً للمعايير المصرية والدولية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٣.
4. Bethoux, Crimper. f et poison. m: Aduit dans le secteur public. det: Paris, 1986: p21
٥. اشتوي اديس عبد السلام، المراجعة معايير واجراءات، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، بنغازي، ليبيا، الطبعة الثانية، ١٩٩١.
٦. عبد الله خالد امين، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، ٢٠١٢.
7. Groupe consultiatif d'assurance aux plus pauvres, Audit externe des institutions de micro finance, guide pratique, France, serie no 3 outil technique, 2000, p7.
٨. الرمحي عبد الكريم علي، تدقيق الحسابات في المشروعات التجارية والصناعية، دار المكتبة الوطنية، الطبعة الاولى، ٢٠٠٢.
٩. توماس وليم وهنكي امرسون، المراجعة بين النظرية والتطبيق، تصريف ومراجعة احمد ماجد حجاج وكمال الدين سعيد، تقديم سلطان محمد العلي السلطان، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٩٨٩.
١٠. الصبان محمد سمير وعلي عبدالوهاب نصر، المراجعة الخارجية - المفاهيم الاساسية واليات التطبيق وفقاً للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٢.

١١. ابو سماحة، معايير المراجعة وتطبيقاتها في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٢.
١٢. الرماحي، نواف محمد عباس، مراجعة المعاملات المالية، دار الصفاء للنشر والاعلان، الاردن، ٢٠٠٩.
١٣. خضير بشرى فاضل، الافصاح عن المعلومات المحاسبية ودورها في حوكمة الشركات والياتها الداخلية، دراسة ميدانية في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، فلسفة في المحاسبة، ٢٠٠٩.
١٤. يوسف محمد طارق، الافصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات ومدى ارتباطها بالمعايير المحاسبية، بحث مقدم الى المؤتمر العربي الاول ٠٠ متطلبات حوكمة الشركات واسواق المال العربية، شرم الشيخ، مصر، مايو، ٢٠٠٧.
١٥. عمر شريفي، دور واهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، الجزائر، ايام ٢٠ - ٢١، اكتوبر ٢٠٠٩.
١٦. ال غزوي حسين عبد الجليل، حوكمة الشركات واثرها على مستوى الافصاح في المعلومات المحاسبية دراسة اختبارية على الشركات المساهمة العاملة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد في الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ٢٠١٠.
١٧. ال مخلوف احمد، الازمة المالية العالمية واستشراق الحل باستخدام مبادئ الافصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور... بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية والحوكمة العالمية، الجزائر، ايام ٢٠ - ٢١، اكتوبر ٢٠٠٩.
١٨. ابو حمام ماجد اسماعيل، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.. دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التجارة، غزة، فلسطين، ٢٠٠٩.